

جاهز للتسليم الفوري وعرض محدود للشقق

القدومي: «تيراس تيم» يعد من أفخم المشاريع العقارية السكنية في إسطنبول الأوروبية



القدومي يتسلم مفتاح شقته في «تيراس تيم» من خدمة العملاء

وميزة مقارنة بالمشاريع المماثلة من حيث الجودة والموقع، وبين بأن المشروع قد تم الانتهاء من تنفيذه خلال شهر مارس من العام 2014 وجار العمل على تسليم الوحدات السكنية لملاكها الجدد من تركيا ودول المنطقة وأضاف القدومي بأن الشركة بصدد تقديم فرصة مميزة من خلال عرض مجموعة محدودة من الشقق بالمشروع للاستلام الفوري مع دفع العميل دفعة مقدمة 25 في المئة من قيمة الشقة والباقي على أقساط بدون فوائد لمدة 36 شهر ميمنا بأن العميل يمكنه الاستفادة من تاجير الشقة وتحقيق عوائد فورية عليها.

من جانب آخر تطرح أيضا مشروع «تيراس مكس» والذي يعد واحد من المشاريع الرائدة التي تنفذها الشركة في موقع استراتيجي ومميز في مدينة إسطنبول بمنطقة اسنيورت Esenyurt. ويقع في منطقة حيوية تتعاثر بوجود العديد من المجمعات التجارية والسكنية والجامعات بالإضافة إلى مقر عدد كبير من الشركات الكبرى. وأكد القدومي بأن تيراس مكس يعد فرصة حقيقية للاستثمار الناجح.

وحول المشروع قال القدومي بأنه يتألف من 5 مباني متعددة الادوار لغاية 15 دور، منها 3 مباني سكنية و 2 مبني سكني تجاري. وتتنوع الشقق فيها من استوديو، 2.1، 3. غرفة نوم بتشطيبات عالية الجودة. وأشار إلى أن المشروع تتوفر فيه الخدمات المتكاملة من حدائق وملاعب ونادي صحي، ومواقف سيارات وخدمات صيانة وأمن على مدار الساعة. وحول أسعار الوحدات السكنية قال القدومي بأن أسعارها مناسبة لمختلف الفئات وتبدأ من 60 ألف دولار وشهيلات بالدفع تصل لغاية 36 شهر.

وأشار القدومي إلى المشروع يبعد حوالي 18 كيلو من مطار اتاتورك، ويبعد حوالي 31 كيلو عن منطقة تقسيم وشارع الاستقلال بالإضافة إلى ملاصقة المشروع شبكة الطرق الرئيسية في المدينة وسهولة الوصول إليه أيضا من خلال التفرّواص والذي يعد وسيلة النقل الأسهل في المدينة والتي لا تتأثر بالازدحام اطلاقا. وبين القدومي بأن المشروع قيد الإنشاء والتسليم في الربع الرابع من العام 2014.

والخدمات الترفيهية من مساح ونادي صحي وملاعب بالإضافة إلى تيراس وحدائق باكثر من 21 دورا من المباني لتعطي السكان جوا من الراحة والاستمتاع بالمناظر الجميلة.

وبين القدومي بأن أسعار الوحدات السكنية بالمشروع تعد مناسبة

وفقاً للإحصاءات الأخيرة الصادرة عن مؤسسة الأبحاث العالمية «جارتنز»

نمو إيرادات البنية التحتية للتطبيقات والبرمجيات الوسيطة بنسبة 5.6 في المئة خلال العام 2013

الشركة	إيرادات 2013	خلال 2013 (%)	إيرادات 2012	الحصة السوقية خلال 2012 (%)	معدل النمو ما بين 2012-2013 (%)
IBM	6.448	30.0	6.345	31.1	1.6
Oracle	3.298	15.3	3.285	16.1	0.4
Microsoft	1.084	5.0	1.023	5.0	6.0
Software AG	703	3.3	650	3.2	8.1
Tibco	545	2.5	558	2.7	-2.3

الإيرادات المتوقعة لثلاثي خدمة البرمجيات الوسيطة خلال العام 2013، بـملايين الدولارات

تقلبات العصر الرقمي أن استراتيجياتها في البرمجيات الوسيطة والبنية التحتية للتطبيقات لم تعد كافية. وتتطلب عملية الانتقال والتحويل إلى الأعمال الرقمية وجود مؤسسات مختصة في مجال تقنية معلومات لكي تؤمن مرونة واستجابة عالية في حركة البيانات، وتوفير الخدمات وفق مفهوم «عند الطلب». كما يتوجب على هذه المؤسسات تقديم دراسة أعمق وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا الشمالية بوتيرة أسرع بلغت نسبتها 13.5 في المئة، و9.2 في المئة، و8 في المئة على التوالي.

بدروره قال ماسيمو بيتزيتي، نائب الرئيس وعضيل مؤسسة الأبحاث والدراسات العالمية في «جارتنز»:

«تدرك المؤسسات التي تستفيد من

مزدود خدمات البرمجيات الوسيطة تقديمها برزخ تقنيات مبتكرة. ونابع بيسكوتي حديثة بالقول: «نلق اليوم على أعتاب مرحلة جديدة تجسد مفهوم «الأعمال المتكاملة»، حيث لا يتوقف الربط على التطبيقات أو التطبيقات نفسها، ولكنه يمتد ليعمل على أجهزة الاستشعار وجميع الأشياء الأخرى».

وأنشأها من كونها من رواد البرمجيات الثقافية. حافظت شركة «آي بي إم» على المرتبة الأولى في هذا القطاع بنسبة نمو 1.6 في المئة خلال العام 2013، «انظر الجدول 1».

تغير التصنيف العالمي لأفضل خمس شركات على مدى السنوات الثلاث الماضية، إلا أنه أظهر أداء مشتركاً تليقاً لضغوط مزدوي الخدمة المتخصصة.

الحديث للعقد، وشبكات البيانات في الذكرة. وتعتبر هذه التقنيات ضرورية لوضع إستراتيجية الأعمال الرقمية. كالتقيام بربط قنوات التسويق والتوزيع الرقمي، أو تمكين الموظفين من الدخول إلى الشبكات الاجتماعية.

وأضاف بيسكوتي قائلاً: «إن استخدام نماذج توصيل متعددة أدى إلى زيادة الاعتماد على تقنيات الحوسبة، كما أن تقارب التطبيقات المتكاملة للتطبيقات والبيانات تدفع المؤسسات إلى تعزيز معدل استثماراتها الكبيرة في تقنيات ومهارات البرمجيات الوسيطة».

أما التقنيات الصاعدة كالحوسبة السحابية، وانتشرت الأشياء، واستخدام البوئات المحمولة ضمن بيئات العمل، والعمليات التجارية الذكية، والحوسبة في الذكرة، فجميعها مجالات يواصل

انهيار في البورصة المصرية بسبب «ضريبة الأرباح»

الدرجة نحو 18 مليار جنيه تعادل 3.77%. بعدما تراجع رأس المال السوقي إلى نحو 476.2 مليار جنيه خلال إغلاق الخميس الماضي ليسجل نحو 458.2 مليار جنيه. وعلى صعيد المؤشرات، فقد مني مؤشر «إيجي إكس 30» بخسائر قاسية، حيث تراجع فاقدا نحو 416 نقطة تعادل 5.05% إلى مستوى 7824 نقطة مقابل 8240 نقطة في إغلاق تعاملات الأسبوع الماضي.

كما تراجع مؤشر «إيجي إكس 70» للأسهم المطلقة إلى مستوى 557 نقطة بنسبة تراجع بلغت نحو 5.5% فاقدا نحو 32 نقطة من مستوى 589 نقطة في إغلاق الأسبوع الماضي. واستدتت التراجعات لتشكل مؤشر «إيجي إكس 100» الأوسع نطاقا، والذي خسر بنسبة 5.06% فاقدا نحو 52 نقطة إلى مستوى 978 نقطة مقابل نحو 1030 نقطة.

يغلب على تعاملات الأقرار. وقال نائب رئيس الجمعية المصرية لدراسات التمويل والاستثمار، محسن عادل، إن خسائر أمس جاءت أكثر من المتوقع، خاصة في ضوء الجلسات الأخيرة من الأسبوع الماضي والتي أعقبت الإعلان عن فرض ضريبة الأرباح الرأسمالية والتوزيعات النقدية. وهو ما رفضته غالبية المستثمرين لأنه يضر بالبورصة ويلاستثمر في مصر بشكل عام.

وأوضح عادل أن التصريحات الخاصة بوزير المالية، هاني قدرى، أمس، حول عدم التراجع في فرض ضريبة الأرباح الرأسمالية هو أهم أسباب هذه التراجعات الصاد. لافتا إلى أن خسائر البورصة والاستثمار في مصر من هذه الضريبة يفوق مكاسبها مئات المرات.

وخلال ساعتين من تداولات جلسة أمس، خسر رأس المال السوقي لأسهم الشركات

عنيت البورصة المصرية بخسائر عتيقة خلال الساعات الأولى من تداولات جلسة أمس. وقررت إدارة البورصة وقف التداول لمدة نصف ساعة بعد التزيف الحاد الذي تعرضت له غالبية الأسهم المدرجة بالبورصة.

وكانت الخسائر أكبر في الأسهم القيادية، حيث تراجع سهم «التجاري الدولي» بنسبة 6.35% إلى 34.25 جنيه. كما هبط سهم «جوبيال تيليكوم» بنسبة 2.47% إلى 5.01 جنيه، وخسر سهم «بالم هيلز» بنحو 8.05% إلى 4.02 جنيه. تبعه سهم «إيجونيرز القابضة» بانخفاض 9.99% إلى 11.86 جنيه.

وقال محللون ومتعاملون بالسوق إن الاتجاه العملي سيطر على تعاملات المستثمرين المصريين مقابل مشريات للعرب والأجانب، وأيضا اتجهت تعاملات المؤسسات للبيع مقابل اتجاه شرائي

«الدولي» ينظم دورة «صناديق الاستثمار الإسلامي»

وقد تم تقديم فعاليات هذه الدورة وفق أحدث الأساليب التدريبية التي قام بإعدادها وتقديمها الدكتور هشام عبد الحي، أستاذ الشرعي في بنك الكويت الدولي، التي اعتمدت على المحطات النقاشية، ودراسة نماذج من العقود والحالات العملية، بالإضافة إلى دراسة الجوانب الفنية والقانونية والشرعية وتعليمات اللائحة التنفيذية لصناديق الاستثمار الصادرة عن هيئة سوق المال في الكويت.

وقد أشاد الحضور بما قدمته هذه الدورة من قيمة مضافة في مجال المعلومات الشرعية والقانونية والفنية.

استأثر باهتمام المستثمرين لما حققته من عوائد مجزية، حيث إن استثمار الأموال يكون وفق أسس تعتمد التوزيع والتوزيع الجغرافي، كما تتميز بسهولة الاشتراك والتسجيل. وبذلك أضحت محل ثقة المستثمرين، ومحفقة لتطلعاتهم في تنمية ثرواتهم في بيئة إيجابية ناجحة تقوم على الخبرة المتخصصة وفقاً للضوابط الرقابية الصادرة عن هيئات الفتوى والبنوك المركزية.

وتقوم عقود وأنشطة صناديق الاستثمار الإسلامي على أساس المشاركة والتداول بأصول حقيقية، وذلك تجنباً لأي شبهة من الربا والغرر والحرمان أيًا كانت.

ضمن استراتيجيته الهادفة إلى تطوير كوائمه منبها لمواكبة آخر منتجات الاستثمار الإسلامي، عقد بنك الكويت الدولي دورة تدريبية تحت عنوان «صناديق الاستثمار الإسلامي»، وتناول البرنامج الجوانب المتعلقة بالصناديق الاستثمارية الإسلامية، التي هي مستمدة من خلاصة تجارب عربية عريقة استعانت ببيئات اقتصادية وشرعية متخصصة لأسئلة نشاطاتها. مستفيدة من الجوانب الفنية والتطبيقية لها.

ولقد تكتلت صناديق الاستثمار الإسلامي من دخول المنافسة في أسواق المال العالمية، والتبنت نجاحا ملحوظا

تحقيق صافي أرباح بقيمة 3.9 ملايين دينار في نهاية العام الماضي

المشاريع المستقبلية التي تحرص الشركة على تنفيذها ضمن بيئة عمل متطورة تأخذ بأحدث الأساليب، مما سينعكس بصورة إيجابية على الأداء التشغيلي على المدى البعيد. بالقول: «شهد عام 2013 العديد من التطورات الإيجابية في نشاط الشركة، حيث ساهم بدء الاستثمار، السياسي والاقتصادي في المنطقة في تعافي السوق العقاري ودعم الطلب على العقارات الجديدة والتدخل وذلك عن طريق تطوير عقارات انتقامية على أراضي مستأجرة بعقود انتفاع خاصة طويلة الأجل بنظام Private BOT».

واختتم المشعان بالقول: «أود أن أقدم ياسمي وباسم زملائي أعضاء مجلس الإدارة وكافة العاملين في الشركة بجزيل الشكر والتقدير لمساهمتنا الأفاضل على دعمهم للتواصل ونفقتهم العالية والمستمرة، والتي تحفزنا ليزل مجهود أكبر من أجل تحقيق أهداف الشركة ونطلعاتها المستقبلية، كما أود أن أشكر زملائي أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية جميع الموظفين جهورهم المتوصلة والمتميزة لتطوير شركة «الأرجان» والانتقال بها إلى مستويات أعلى».

بوتوزيعها عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012. وقد صرح المهندس خالد خضير المشعان، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في «الأرجان العالمية العقارية» بالقول: «شهد عام 2013 العديد من التطورات الإيجابية في نشاط الشركة، حيث ساهم بدء الاستثمار، السياسي والاقتصادي في المنطقة في تعافي السوق العقاري ودعم الطلب على العقارات الجديدة والتدخل وذلك عن طريق تطوير عقارات انتقامية على أراضي مستأجرة بعقود انتفاع خاصة طويلة الأجل بنظام Private BOT».

واختتم المشعان بالقول: «أود أن أقدم ياسمي وباسم زملائي أعضاء مجلس الإدارة وكافة العاملين في الشركة بجزيل الشكر والتقدير لمساهمتنا الأفاضل على دعمهم للتواصل ونفقتهم العالية والمستمرة، والتي تحفزنا ليزل مجهود أكبر من أجل تحقيق أهداف الشركة ونطلعاتها المستقبلية، كما أود أن أشكر زملائي أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية جميع الموظفين جهورهم المتوصلة والمتميزة لتطوير شركة «الأرجان» والانتقال بها إلى مستويات أعلى».



خلال الجمعية العمومية

بمساهمي الشركة الأم بنسبة 5.5 في المئة مقارنة بعام 2012 وذلك بعد إستبعاد أثر التوزيعات النقدية بنسبة 7 في المئة من القيمة الاسمية للسهم «أي بواقع 7 فلس كويتي للسهم الواحد» والبالغة 1.793.890 دينار كويتي والتي قامت الشركة

إجمالي الموجودات للشحالة لسنة 2013 بنسبة 25 في المئة «وكذلك إرتفع إجمالي الموجودات بشكل عام بنسبة 12 في المئة» كما إرتفع إجمالي التطلوبات لسنة 2013 بنسبة 23 في المئة مقارنة بعام 2012، في حين إرتفعت حقوق الملكية المتعلقة

دينار كويتي خلال عام 2012 إلى مبلغ 21.3 مليون دينار كويتي خلال عام 2013 أي بنسبة زيادة وقدرها 4.4 في المئة، وذلك بسبب تكبد الشركة ضرائب غير متكررة بمبلغ 623 ألف دينار كويتي كما تم الإشارة سابقا.

بالإضافة إلى ذلك، إرتفع

تحسن ملحوظ وارتفاع في الأرباح التشغيلية للمجموعة للسنة المالية 2013

خلال عام 2013 أي بنسبة زيادة وقدرها 1.6 في المئة. وذلك على الرغم من وجود أرباح غير متكررة من بيع حصص في شركة زميلة لسنة 2012 بمبلغ 2.1 مليون دينار كويتي كما تم الإشارة سابقا.

المجموعة من مبلغ 20.4 مليون

واضح، حيث نتج ذلك الانخفاض بشكل رئيسي من تحقيق الشركة أرباحا في العام السابق بمبلغ 2.1 مليون دينار كويتي ناتجة عن بيع حصص في شركة مشاريع الأرجان - ش.م.س. بالقول: «العربية السعودية» شركة زميلة». كما تكبدت الشركة خلال عام 2013 ضرائب بمبلغ 623 ألف دينار كويتي ناتجة عن إعادة هيكلة ملكية الشركة الأم في الشركة لزميلة ذاتها.

كذلك تمكنت الشركة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 من تحقيق تحسن ملحوظ وارتفاع في كافة الأرباح التشغيلية للمجموعة مقارنة بنفس الفترة من عام 2012 وذلك من خلال أنشطتها الرئيسية حيث ارتفعت الأرباح الناتجة عن المشاريع العقارية بنسبة 73 في المئة والأرباح الناتجة عن العوائد الإيجارية بنسبة 37 في المئة وكذلك الأرباح الناتجة عن التفتحات بنسبة 7 في المئة.

كما إرتفع إجمالي إيرادات المجموعة من مبلغ 24.9 مليون دينار كويتي خلال عام 2012 إلى مبلغ 25.3 مليون دينار كويتي

أعلنت شركة الأرجان العالمية العقارية عن انعقاد جمعيتها العامة بتاريخ 1 يونيو 2014، والتي تم فيها المصادقة على تقرير مراقبي حسابات الشركة والمصالحات المالية للجمعية للمجموعة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013. وقد وافقت الجمعية العامة على انتخاب مجلس إدارة جديد للشركة للثلاث سنوات المقبلة، كما وافقت الجمعية العامة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 7 في المئة من القيمة الاسمية للسهم على المساهمين المقيدين في سجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العامة.

هذا وقد إختتمت الشركة عام 2013 بتحقيق صافي أرباح بقيمة 3.9 مليون دينار كويتي وذلك بربحية سهم قدرها 15.08 فلس للسهم الواحد مقارنة بتحقيق صافي أرباح بقيمة 4.4 مليون دينار كويتي وذلك بربحية سهم 17.09 فلس للسهم من عام 2012. وعلى الرغم من ذلك فإن انخفاض صافي الأرباح لا يظهر تطور الأداء التشغيلي للمجموعة بشكل